مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية

اسم المقال: التنافس الاستعماري – الامبريالي على المغرب الأقصى وفرض الحماية الفرنسية بين عامي 1900 – 1912 م
اسم الكاتب: مأمون زكريا عتيق، أ.د. سمر جمعة بهلوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/10413
تاريخ الاسترداد: 2026/05/11 21:47 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم التاريخية المجلد 148 العدد1 (2024) 100-80

Damascus University Journal of Historical Studies
Vol. 148 No. 1 (2024): 100-80

التنافس الاستعماري – الامبريالي على المغرب الأقصى وفرض الحماية الفرنسية بين عامي 1900-1912م

مأمون زكريا عتيق[1] ، أ. د. سمر جمعة بهلوان[2]

[1] طالب ماجستير، قسم التاريخ، حديث ومعاصر، جامعة دمشق.

Mamoun.ateeq@damascusuniversity.edu.sy

[2] أستاذ دكتور، قسم التاريخ، حديث ومعاصر، جامعة دمشق.

الملخص:

إن موضوع البحث يتمحور حول التنافس الاستعماري؛ الذي امتازت به الدول الاستعمارية من أجل تحقيق أهدافها بتأسيس امبراطوريات استعمارية، وإن أهمية هذا البحث تكمن في سعي الدول الاستعمارية ولا سيما انجلترا واسبانيا وايطاليا وألمانيا وفرنسا في استغلال ضعف السلطنة المغربية لتحقيق مكاسب اقتصادية – استعمارية في المغرب الأقصى تارةً، والتعويض بمكاسب استعمارية في مناطق أخرى تارةً حسب ما يتماشى مع مصالحهم وأهدافهم. وإن المنهج المتبع خلال هذا البحث هو الاستقرائي – الوصفي لأبرز مراحل الصراع الدولي على المغرب الأقصى، كما أن أهم نتائجه تتركز في إلقاء الضوء على أسلوب الدبلوماسية الفرنسية من أجل تحقيق أهدافها الامبريالية – الاستعمارية في المغرب الأقصى سعياً لتأسيس امبراطوريتها الاستعمارية في افريقيا، وذلك من خلال لعبة التوازن السياسي؛ التي اتبعتها مع كلٍّ من انجلترا وايطاليا واسبانيا وألمانيا سواءً أكانت بالاتفاقيات الثنائية السرية والعلنية أم بالمؤتمرات الدولية، كما أخذت تسعى بشتى الوسائل لأن تُرضي كلَّ طرف فيهم – باستثناء اسبانيا– بمكاسب استعمارية خارج المغرب الأقصى من أجل تفردها في فرض الحماية عليه عام 1912م، مستغلة إلى جانب ذلك الاضرابات الداخلية؛ التي كان يعاني منها المغرب إلى جانب حاجته المُلحة للقروض المالية نتيجة ضعفه الاقتصادي، وكان هذا الدافع الرئيسي الممهد للتغلغل الفرنسي فيه.

الكلمات المفتاحية: التنافس، الاستعماري، الامبريالي، مصالح، امبراطورية، اتفاقيات، مؤتمر دولي.

تاريخ الإيداع: 2023/4/24
تاريخ القبول: 2023/5/10

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

ISSN: 2789-7478 (online)
http://journal.damascusuniversity.edu.sy/

Colonial-Imperialist Competition Over Al-Aqsa Morocco And The Imposition Of French Protection Between 1900-1912 AD

Mamoun Zakaria Ateeq[1], **Prof. Samar Jomma Bahlawan**[2]

[1]Master's student , University Damascus in the Department of History, modern and contemporary major. Mamoun.ateeq@damascusuniversity.edu.sy

[2] University Damascus in the Department of History, modern and contemporary major.

Abstract:

The topic of research revolves around colonial competition; Which was distinguished by the colonial countries in order to achieve their goals by establishing colonial empires, and the importance of this research lies in the endeavor of the colonial countries, especially England, Spain, Italy, Germany and France, to exploit the weakness of the Moroccan Sultanate to achieve economic-colonial gains in Al-Aqsa Morocco at times, and to compensate for colonial gains in other regions Sometimes, according to what is in line with their interests and goals.

The approach used during this research is inductive - descriptive of the most prominent stages of the international conflict over Al-Aqsa Morocco, and its most important results are focused on shedding light on the method of French diplomacy in order to achieve its imperial-colonial goals in Al-Aqsa Morocco in an effort to establish its colonial empire in Africa, through political balancing game; Which I followed with England, Italy, Spain and Germany, whether through secret and overt bilateral agreements or international conferences, and it also began seeking by various means to satisfy each of them - with the exception of Spain - with colonial gains outside Al-Aqsa Morocco for its uniqueness in imposing protection on it in 1912 AD, exploited besides internal strikes; What Morocco was suffering from, in addition to its urgent need for financial loans as a result of its economic weakness, and this was the main motive that paved the way for the French penetration of it.

Key Words: Competition, Colonialism, Imperialism, Interests, Empire, Agreements, International Conference.

Received: 24/4/2023
Accepted: 10/5/2023

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC **BY- NC-SA**

المقدمة:

تسابقت معظم الدول الاستعمارية على الوطن العربي من أجل السيطرة عليه، سواءً أكان بالطرق الدبلوماسية؛ التي تتخطى حدود التخطيط السياسي أم بوسائل تغلغل النفوذ الاقتصادي والاجتياح الاجتماعي، وكان ذلك كله منصباً في بوتقة هدف واحد ألا وهو توسيع مجال المكاسب السياسية والاقتصادية بهدف تأسيس امبراطوريات استعمارية من جهة، ودراسة توسع مستعمرات دولةٍ ما مِنْ قِبَلِ دولة قوية أخرى، إما للحفاظ على التوازن الدولي وإما لضمان عدم توسع مستعمرات هذه الدولة أو تلك بطريقة تهدد نطاق مستعمرات الدولة الأقوى من جهة أخرى.

وإنَّ كلّ ما ذُكِر هو ما تحاول هذه الدراسة المصغرة أن تبحثه وفق ما جرى على الساحة الدولية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين الميلاديين تجاه المغرب الأقصى، إلى جانب ذلك لا بد من تتبع أهم محطات التنافس والتفاوض الاستعماري ولا سيما على الصعيد الفرنسي من أجل احتلالها للمغرب الأقصى، وذلك من خلال تفاوض فرنسا مع بعض الدول الأوروبية من أجل صرف نظرها عن المغرب، ولكي تنال حرية التحرك السياسي والعسكري فيه وإحكام السيطرة عليه، فكان أن نتج عن تلك المفاوضات إما تعويض الدولة الأخرى بمكاسب أو مستعمرات خارج المغرب العربي أو بالتشارك في الاقتصاد والامتيازات في المغرب الأقصى، حتى تمكنت في نهاية المطاف إل تفردها فيه وفرض الحماية عليه عام 1912م.

وإن أهم أهداف هذه الدراسة تتلخص في تصوير مساعي فرنسا باستغلال أوضاع المغرب الداخلية المضطربة، واحتلال أطراف حدوده في بادئ الأمر تحت زعم حماية مستعمراتها في الجزائر وتونس من خطر القبائل من جهة، واستغلال ضعف السلاطين المغاربة سياسياً واقتصادياً في بداية القرن العشرين الميلادي، وحاجتهم المستمرة للقروض المالية نتيجة وضع المغرب المتردي اقتصادياً واجتماعياً آنذاك، وكان كل ذلك وسيلة لتحقيق احتلالها لكامل أراضي المغرب الأقصى من جهة أخرى.

أما من ناحية الدراسات المرجعية فقد تركزت حول بعض الكتب؛ التي تخدم أهداف البحث، منها ما اهتم بشكل كبير بالإصلاحات العسكرية فقط، وإعطاء ما يخص المتغيرات الدولية؛ التي أحاطت بالمغرب الأقصى الشيء القليل، إلّا أنه لا يمكن في الواقع

إغفال أهمية تلك الإصلاحات لما لها من صلة مهمة في تغلغل النفوذ الأجنبي ولا سيما الفرنسي في المغرب الأقصى (سيمو، 2000م، 207)، في حين أن هناك دراسات أخرى ركزت على الأحداث الداخلية للمغرب الأقصى دون ربطها بشكل دقيق بالمتغيرات الخارجية، مع الأخذ بالعلم بأنه لا بد من التعرف على أهم مؤثرات الأحداث الداخلية لما لها من صلة أساسية في دفع السلطان المغربي نحو المشورات والمساعدات الخارجية؛ التي كانت أيضاً من الأسباب المهمة لتسهيل فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى عام 1912م (التازي، د.ت، 20–27)، كما أن هناك دراسات بحثت في مختلف المجالات المتعلقة بالمغرب الأقصى (جغرافياً، تعليمياً، سكانياً ... ألخ)، في حين أنها سلطت الضوء بشكل لا بأس به على المتغيرات الدولية أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، لما في ذلك ممهد أساسي في رسم السياسة الخارجية للمغرب الأقصى مع الدول الأوروبية (ضيف، 1995م، 297).

بينما مواد البحث تركزت على أهم الكتب العربية والأجنبية؛ التي تخدم نتائج البحث، ومن أهمها:

1–العقاد، صلاح. (1993م). *المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر*. الطبعة: السادسة. مكتبة الأنجلو المصرية. وإن هذا الكتاب يحتوي على تفاصيل مهمة لكافة المتغيرات السياسية والواقع الدولي المحيط بالمغرب الأقصى آنذاك فترة تنافس الدول الاستعمارية عليه.

2–بن جلون، عبد المجيد. (1949م). *هذه مراكش*. الطبعة: الأولى. مطبعة الرسالة. وإن هذا الكتاب به معلومات قيمة تغطي مراحل مهمة من التغيرات الخارجية والداخلية، التي كانت تعصف بالمغرب الأقصى وأدت في نهاية المطاف إلى فرض الحماية الفرنسية عليه عام 1912م.

3–بورزمي، لبنى. (1993م). الاتفاقيات المغربية الاسبانية قبل الحماية: مقاربة تاريخية – قانونية. *مجلة البحثية*. العدد الأول. وإن هذه الدراسة تبحث في مساعي اسبانيا السياسية والعسكرية منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي حتى اقتسام النفوذ في المغرب الأقصى بينها وبين فرنسا إثر فرض حماية الأخيرة عليه.

4–الخديمي، علال. (2006م). *المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851–1947م دراسة في تاريخ العلاقات الدولية*. افريقيا الشرق. كما أن هذا الكتاب يقوم بدراسة وتحليل كافة المتغيرات الدولية المحيطة بالمغرب الأقصى آنذاك ومدى تأثيرها على الأوضاع المتردية للمغرب؛ والتي تكللت بفرض الحماية الفرنسية عليه عام 1912م.

إن التنافس الدولي على المغرب الأقصى بلغ أوجه في بداية القرن العشرين الميلادي، إذ كانت فرنسا ترى بأن احتلالها للمغرب الأقصى أمراً ضرورياً لحماية أمن مستعمراتها في الجزائر، أما انجلترا فإنها كانت تسعى بشتى الطرق من أجل حماية أمنها ضمن مياه البحر الأبيض المتوسط، كما أنّ اسبانيا كانت تدعي بحسب قربها من المغرب الأقصى أحقية احتلالها له، في حين كانت كلٌّ من ألمانيا وايطاليا تستغلان أي مناسبة دولية لتزويد رقعة مستعمراتهما ومصالحهما سواءً كان ذلك ضمن المغرب الأقصى أو في خارجه (الفاسي، 1948، 7)، وهذا ما سوف يتم دراسته خلال هذا البحث.

1- بداية التوجه الفرنسي نحو المغرب الأقصى بين عامي 1847–1894م.

اشتد تدفق الأوروبيون على المغرب الأقصى بعدما عانته أوروبا من نقصٍ في المواد الخام وشح في الحركة التجارية خلال القرن التاسع عشر الميلادي، إذْ أنّ أول تواجد أوروبي في المغرب الأقصى تجسد في أحد الرأسماليين الايطاليين بتأسيس أول مؤسسة تجارية في الدار البيضاء، ثم تبع ذلك تأسيس شركتان فرنسيتان في عامي 1847م و1852م (الخديمي، 2006، 11–12)، كما استقر أول قنصل انجليزي في الدار البيضاء كان نتيجة المعاهدة؛ التي عقدها مع المخزن عام 1856م (روجرز، 1981، 215–220)، وكان ذلك بداية انفتاح السوق الغربية تجاه أوروبا وبداية لاشتداد التنافس الأوروبي على المغرب الأقصى (الريحاني، 2017، 19–20)، لكن لا بد من الإشارة بأن فرنسا سوف تسعى بكل الوسائل الدبلوماسية والعسكرية حتى تحظى بالمغرب الأقصى منفردةً آنذاك، وهذا ما قد سوف يتبين خلال البحث.

ومن الجدير بالذكر بأنّ من أحد أهم أسباب الاهتمام الدولي تجاه المغرب الأقصى، لكونه يضم مضيق جبل طارق ويُعتبر لدى الدول الاستعمارية ، وبخاصة ذات القوة البحرية بوبة البحر الأبيض المتوسط، وإلى جانب ذلك يعتبرونه بوابةً للأسواق الافريقية،

إضافة لتوفر المواد الخام بشكل كبير في أراضيه وهو ما تحتاجه الدول الأوروبية المُصنّعة (الخديمي، 1994، 136)، وبما أن فرنسا تسعى إلى فرض احتلالها على المغرب الأقصى من أجل تحقيق مشروعها الاستعماري الأكبر ألا وهو "إنشاء فرنسا إفريقية على ضفة البحر الأبيض المتوسط" (اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب، ج.د.م.، 1993، 19–20)، ولطالما كانت فرنسا تسعى باستمرار لاستغلال الفرصة المناسبة للتدخل في المغرب الأقصى، فقد أتتها هذه الفرصة نتيجة دعم السلطان المغربي عبد الرحمن 1822–1859م للثوار الجزائريين (سيمو، 2000، 72–76)، فأرسلت فرنسا رسالة إلى عبد الرحمن تطالب فيها أن يقف على الحياد جراء ما يحدث في الجزائر (العقاد، 1993، 205–206)، ولكن نتيجة استمرار دعمه للثوار الجزائريين قررت فرنسا التدخل عسكرياً في المغرب الأقصى بحجة حماية أمن مستعمراتها وعدم اتضاح حدوده، فحصلت معركة بين القوات الفرنسية والمغربية عام 1844م وتقدمت القوات الفرنسية في وجدة ومراكش وطنجة (بن جلون، 1949، 42)، ولكن نتيجة معارضة انجلترا لذلك انسحبت القوات الفرنسية منها، ووقعت اتفاقية الحدود مع عبد الرحمن عام 1845م (العقاد، 1993، 207–208)، وأرفقتها باتفاقية تجارية عام 1863م منحت نفسها المركز الأول في التجارة المغربية (الخديمي، 1994، 138).

وبذلك تكون فرنسا قد خطت الخطوة الأولى تجاه المغرب الأقصى ضماناً وتأكيداً لمصالحها فيه، لكن ذلك الأمر لم يتم آنذاك دون عقبات دولية، نظراً لتمركز الامتيازات الاسبانية في الشمال المغربي (الشرقاوي، د.ت، 29–30)، وبناءً على ذلك ظهرت اسبانيا على الساحة الدولية معارضةً لأي تحرك فرنسي في المغرب الأقصى، كما أن الإسبان أخذوا يقيمون الحصون عام 1859م "على مشارف سبتة" (العقاد، 1993، 209–210)، وعندما هاجمت القبائل المغربية تلك الحصون احتجت اسبانيا إلى السلطان المغربي، فأعلن الأخير الحرب على اسبانيا عام 1860م، فنشبت حرب ضارية بينهما لقي الجيش المغربي على أثرها خسارة كبيرة، وأجبرته اسبانيا على دفع تعويضات لها مقابل إخلاء تطوان؛ التي انسحبت منها عام 1862م بعد أخذها للتعويضات (السيد، 2000م، 250).

2- التنافس الاستعماري – الامبريالي على المغرب الأقصى بين عامي 1894–1904م.

إلا أن ذلك الضعف العسكري وتخبط الوضع الدولي حول المغرب الأقصى قد استقر نوعاً ما في عهد السلطان الحسن بن محمد 1876–1894م (ضيف، 1995، 297) الذي لمس مدى وعمق التنافس الأوروبي وضعف قوة جيشه سعى في بادئ الأمر إلى تقوية الجيش وتنظيمه (الشابي، 2008، 213–217)، وبما أن فرنسا تسعى لن تُهيمن على المغرب الأقصى فإنها ألحت على الحسن لقبول البعثة الفرنسية العسكرية (العقاد، 1993، 210–211)، لكن على الرغم من ذلك كان الحسن باستمرار إلى تطبيق مبدأ التوازن الدولي في علاقاته الخارجية لكي لا يقع تحت سطوة دولةٍ واحدة (الفاسي، 1948، 6)، كما أنه ضبط أمور بلاده الداخلية(HARRIS, 1992, 6) وكان يهتم بالتجارة ويُعيِّن في مراكزها الحساسة أشخاصاً من أهل الثقة والعدل (التازي، 1970، 33–36)، فكان أن شهدت البلاد في عهده نوعاً من الاستقرار إلّا أنها لم تنعم بذلك كثيراً، وهذا ما سوف يتبين في القادم من البحث. إذ عندما توفى الحسن واستلم الحكم من بعده ابنه الشاب عبد العزيز 1894–1908م تحت وصاية الوزير أحمد بن موسى، وقد حافظ الوزير أحمد على سياسة الاعتدال التي بدأها الحسن، ولكن عندما توفى ذلك الوزير عام 1900م وتولي عبد العزيز للسلطة بمفرده ظهر عجز كبير في إتزان سياسته الخارجية، كما أن سياسته الداخلية لم تكن أفضل حالاً فقد كان عهده مليئاً بالثورات (العقاد، 1993، 214)، وقد أصر عبد العزيز على اتباع سياسة والده إلّا أنه وراء الأمور الثانوية والترف بدلاً من تطوير البلاد، مما أوقع البلاد بضائقة اقتصادية أجبرته على طلب القروض المالية من انجلترا وألمانيا واسبانيا وفرنسا عام 1903م (الفاسي، 1948، 7)، كما أن سياسته المالية التي قامت على إلغاء دفع أموال الزكاة والإعفاءات التي كان يمتاز بها بعض قادات القبائل والأشراف، واستبدالها بضريبة تساوي أبناء المغرب مع الأجانب، أدت إلى سخط الأهالي من تلك القرارات وامتناعهم عن دفع الضرائب مما أجبر عبد العزيز مجدداً إلى الولوج في مسار القروض المالية مجدداً (العقاد، 1993، 215)، وبما أن فرنسا كانت تسعى لأن يكون لها النصيب الأكبر مما يجري في المغرب الأقصى، فقامت بالتنسيق مع انجلترا واحتكرت قضية دعم الأمور المالية المتعلقة بالمغرب الأقصى (الخديمي، 2006، 28)، ونتيجة حاجة عبد العزيز المُلحة للقروض والسعي الفرنسي

لإجباره على اللجوء إليها فحسب (الخديمي، 1994، 46–47)، أكد العقاد (1993م) اضطراره إلى عقد قرض مالي جديد مع فرنسا وإن ذلك السعي الفرنسي للتفرد بالمغرب الأقصى هو ما يرسم إليه سياسيي فرنسا آنذاك ومنهم وزير خارجيتها ديلكاسيه؛ الذي "استطاع أن يفرض شروطاً قاسية عند توقيع القرض الثاني بمبلغ 62،5 مليون فرنك في يونيو – حزيران – 1904م وقد اتفق على أن يُستخدم هذا القرض لتغطية الديون السابقة، وتحصل فوائده على اقساط من إيراد الجمارك القائمة في جميع الموانئ الحالية أو ما يفتح منها في المستقبل" (217)، وإن هذه الشروط في الحقيقة هي تكبيل كامل للسلطان المغربي ولسياسة بلاده، مع الأخذ بالعلم بأن القروض التي تُأخذ لا تكفي سوى لدفع الديون المتراكمة جراء القروض السابقة، وهذا ما سوف يوقع المغرب شيئاً فشيئاً تحت الهيمنة الفرنسية الكاملة، ولكن قبل الخوض في غمار تلك التفاصيل لا بد من أن يتم تسليط الضوء على بعض التحركات السياسية الفرنسية مع الدول الأخرى سعياً منها لإزالة أي عقبة دولية تظهر أمامها تجاه المغرب الأقصى.

وبناءً على ذلك بدأت فرنسا أولى خطواتها الدبلوماسية مع ايطاليا عام 1900م بمفاوضات سرية معها، إذ كانت ايطاليا تعاني آنذاك من أزمة اقتصادية خانقة، وقد تضمن الاتفاق بينهما عام 1902م (الريحاني، 2017، 28–29) عدة نقاط أهمها بأن تعهدت فرنسا "اعتبار طرابلس وبرقة خارجة عن منطقة نفوذها، وإذا حدث تغيير في وضع مراكش أمكن لايطاليا التصرف بحرية في تلك المنطقة"، وبهذا يكون ديلكاسيه قد أناط ايطاليا عن طريقه من خلال إغرائها للتوسع في ليبيا، إلّا أنّ خوف فرنسا الأكبر كان متوجهاً نحو انجلترا واسبانيا؛ اللتين يسعون إلى تطبيق "مبدأ المحافظة على الوضع الراهن في المتوسط" (العقاد، 1993، 219).

فأرادت فرنسا أن تتوجه في مفاوضاتها نحو انجلترا لكي تقوي مركزها أمام اسبانيا وتمنعها من المناورة، ومن الجدير بالذكر بأنه في الوقت الذي كانت فرنسا فيه تسعى إلى مباحثة أهدافها في المغرب الأقصى مع انجلترا، كانت الأخيرة تنتظر الفرصة المناسبة لبحث أهدافها في مصر مع فرنسا، وقد أتت هذه المفاوضات وفق ما كانت تأمله انجلترا (السيد سليم، 2002، 180)، وقد كانت المفاوضات طويلة بين الجانبين حيث كان يسعى كل طرف منهما إلى إقناع الآخر بالحصول على مطامعه الاستعمارية (الفاسي، 1948، 8)، وعلى الرغم من أنّ انجلترا تخشى تعاظم أي نفوذ على ضفاف البحر المتوسط ضماناً لحياد مدينة طنجة، إلا أنها

آثرت أن تربط المسألة المراكشية بالمسألة المصرية، فأعلنت انجلترا رغبتها بالتنازل عن مراكش سياسياً واقتصادياً لفرنسا مقابل إطلاق يدها في مصر، وكان ذلك وفق شروط عديدة أهمها "حياد طنجة ... تخصيص منطقة من البلاد لاسبانيا"، في حين أكدت فرنسا بأن السيطرة على مصر أمراً سهلاً إذا ما تقارنت بالعقبات الدولية؛ التي سوف تنتج عن السيطرة على المغرب الأقصى وطلبت من انجلترا المزيد من التنازلات، فأكدت لها الأخيرة بأن السيطرة على مصر لا تقل خطورةً عن المغرب الأقصى، ونظراً لتلاقي المصالح والأطماع الاستعمارية تم عقد اتفاق بينهما احتوى على بنود سرية وعلنية في 8 نيسان 1904م وسمي بالاتفاق الودي (العقاد، 1993، 22–224)، وإن أهم ما نصت عليه مواد الاتفاق العلنية أنه يتعلق فقط بمسألة الإصلاحات الإدارية والاقتصادية وغيرها، وبناءً على ذلك يكون لانجلترا مطلق الحرية في مصر بهذا الشأن، كما أن فرنسا تنال الحرية ذاتها في المغرب الأقصى، وقد تعهدت الدولتان بعدم تغيير الوضع السياسي الراهن للبلدين، كما تؤكد المادة الرابعة بتمسك كل من انجلترا وفرنسا بمبدأ حرية التجارة في مصر والمغرب الأقصى، في حين أكد الجانب السري من الاتفاق أنه في حال اضطرار أي طرف منهما بتغيير الوضع السياسي لكل من مصر والمغرب الأقصى، فلا بد من أنْ يتم المحافظة على حرية التجارة الدولية وحياد مدينة طنجة (وثائق ونصوص، 1969، 67–71)، وقد استشعر المغاربة خطر ذلك الاتفاق وشكوا بأن يكون عبد العزيز قد باع الأراضي المغربية لفرنسا، لكن كانت الأخيرة تضغط على عبد العزيز لكي يقبل كل تحركاتها الدبلوماسية (الخديمي، 2006، 29)، وذلك بلا شك سعياً لترسيخ لأطماعها الاستعمارية في المغرب الأقصى.

وبناءً على ذلك بدأت فرنسا مفاوضاتها مع اسبانيا في 18 نيسان 1904م ورغم معارضة اسبانيا لصغر المنطقة المحددة لها، إلا أنهما اتفقا على أن يكون هناك مشاركة اقتصادية بينهما في المغرب الأقصى بغض النظر عن مناطق توزع النفوذ وقد تم توقيع الاتفاق في 3 تشرين الأول 1904م (العقاد، 1993، 226–227)، وقد احتوى على بنود سرية وأخرى علنية حتى لا يثير ضجةً دولية (وثائق ونصوص، 1969، 72)، إلا أنّ كثرت تلك الاتفاقات؛ التي عقدتها فرنسا أثارت حفيظة ألمانيا التي كانت آنذاك

تسعى لتوسيع مستعمراتها في افريقيا (بن جلون، 1949، 61–62)، وهذا ما سوف يفتح فيما بعد العديد من التداولات السياسية التي سوف يسعى البحث إلى تسليط الضوء عليها.

3- التنافس الاستعماري – الامبريالي بين عامي 1905–1909م، وانعكاسه على تنفيذ السياسة الفرنسية في المغرب الأقصى.

قد تم الدراسة فيما سبق لبعض تحركات فرنسا الدبلوماسية على الصعيدين السياسي والعسكري لتتفادى قدر الإمكان العقبات السياسية؛ التي قد تنشأ في طريقها لفرض هيمنتها الكاملة على المغرب الأقصى، وفي الواقع بعدما أتمت اتفاقاتها مع كلٍّ من ايطاليا وانجلترا واسبانيا ظنت أن أغلب الأمور باتت مؤدية إلى المغرب الأقصى، إلّا أنّ ظهور ألمانيا على الساحة الدولية بما يخص مراكش (Vidal, 1908, 28-40)، قد خلق لفرنسا عدة مفاوضاتٍ أخرى أدت بعضها إلى أزمة دولية، لكن على الرغم من ذلك فإن فرنسا بمراوغتها السياسية ومركزها القوي إلى جانب انجلترا صاحبة الموقف المتعارض مع المصالح الألمانية أيضاً، سوف تكسب كلّ تحرك ألماني بطريقة لتزيد فيها مكاسبها وتدخلها في المغرب الأقصى، وهذا ما سوف قد يتبين في القادم من البحث.

إذ تم عقد أول اتفاقية تجارية بين المغرب وألمانيا عام 1890م عندما قدم السلطان الحسن التهنئة لامبراطور ألمانيا غليوم الثاني إثر تسلمه للحكم وتمت المصادقة عليها عام 1891م (الخديمي، 1994، 55)، وقد نصت الاتفاقية على منح "ألمانيا الامتيازات التي تتمتع بها الدول الأخرى (AYACHE, 1979, 245)، ومن بينها حرية إقامة البيوت التجارية في جميع الموانئ"، وبما أن التجارة الألمانية ارتفعت وتيرتها في مراكش بعد عام 1900م، وحاجة ألمانيا المُلحة إلى المواد الخام وحرصها على أن يكون طريق مستعمراتها إلى أواسط افريقيا خارج أي هيمنةٍ سواها، وذلك إلى جانب الضجر الألماني الذي اشتاط نتيجة عقد تلك الاتفاقات الثنائية (العقاد، 1993، 229)، توجه غليوم الثاني إلى طنجة عام 1905م وأطلق تصريحه المشهور؛ الذي أكد على استقلال السلطان المغربي في بلاد، وعلى المصالح الألمانية في مراكش ووجوب المحافظة على حرية التجارة الدولية (السيد سليم، 2002، 203–204)، وإن هذا التحرك أقلق فرنسا وأرادت استغلال وضع المغرب الأقصى المتردي اقتصادياً وعسكرياً لترسخ مصالحها،

وفتحت مجالاً للتفاوض مع السلطان عبد العزيز عام 1905م لتزيد من تنازلاته من جهة ولكي تضمن قوة موقفها أمام ألمانيا من جهة أخرى (الخديمي، 1994، 58–60)، فقامت بإرسال مبعوثها سان روني طايندي عام 1905م لبحث مشروع الإصلاح الذي تطرحه فرنسا على عبد العزيز، وقد أكد المبعوث للسلطان بأن فرنسا قد بحثت تسوية أمور الإصلاحات الفرنسية العسكرية والاقتصادية مع انجلترا نظراً إلى وضع المغرب الأقصى المتردي[1]، وقد قَبِل مجلس الأعيان والسلطان كل المقترحات الفرنسية؛ التي كانت تكبيلاً حقيقياً على الصعيدين المالي والعسكري، لكن عبد العزيز أراد أن يراوغ استناداً إلى الموقف الألماني الداعم له، فطلب من فرنسا أن يأخذ ضماناً دولياً بشأن سحب مدربيها العسكريين في حال تمكن السلطان وجيشه من العمل بمفرده، فغضبت فرنسا من ذلك وهددت بقطع الامدادات المتوجهة إلى المغرب الأقصى، فكان أن قرر الجانب المغربي ضرورة بحث الإصلاحات في مؤتمر دولي الخديمي، 2006، 39–46)، وقد كان الهدف المغربي كما أكده الخديمي (1994م) من المطالبة بعقد مؤتمر دولي هو تخفيف الضغط الفرنسي على المغرب، ولتحقيق المبدأ القائل زمن السلطان الحسن ضرورة "خلق توازن وتنافس بين الدول ذات المصالح بالمغرب كوسيلة للحفاظ على استقلال البلاد" (73)، فأيدت ألمانيا الموقف المغربي على الفور إلّا أن فرنسا أرادت صرف النظر الألماني عن تلك الفكرة، وذلك من خلال إجراء محادثات ثنائية بين الجانبين أو منحها امتيازات في منطقة أخرى، لكن ألمانيا أصرت على الرفض وأكدت وقوفها إلى جانب السلطان المغربي، هنا لم تقبل فرنسا فكرة المؤتمر إلّا عندما ضمنت عدم بحث مسألة الحدود بين المغرب الأقصى والجزائر (العقاد، 1993، 230–231).

بناءً على ذلك تم اختيار مدينة الجزيرة الخضراء على الساحل الجنوبي لاسبانيا لتكون مكاناً لعقد المؤتمر الدولي في كانون الثاني 1906م (الفاسي، 1948، 11)، وعلى الرغم من حضور الوفد المغربي إلى المؤتمر تأكيداً لاستقلال بلاده، إلّا أنّ الأطماع الاستعمارية لم تعطِ له نصيب المشاركة على الإطلاق (سيمو، 2000، 227)، وقد خرج المؤتمر بعدة نقاط في نيسان 1906م أهمها وضع شرطة الموانئ المغربية تحت إشراف فرنسي – اسباني، وافتتاح مصرف دولي ليشرف على منح الاستثمارات

[1] ومن هذا التصريح يتبين بأن فرنسا بدأت تُفهِم الجانب المغربي بتخلي الموقف الدولي عنه وتفردها بالحلول لكل مشاكله التي يعاني منها – الباحث–.

والقروض المالية[1] في مراكش (وثائق ونصوص، 1969، 74)، وإن تلك المجريات سهلت لفرنسا أساليب التدخل العسكري والسياسي والاقتصادي في المغرب الأقصى (Djamal, n.d, 225).

ورداً على تلك الأحداث وإهمال الدور المغربي خلال المؤتمر وضعف السلطان عبد العزيز كانت الثورات تُعلن تارةً ضد السلطان الضعيف وتارةً أخرى ضد النفوذ الأجنبي في البلاد، هذا إلى جانب تردي الوضع الاقتصادي للمغرب فلا الضرائب باتت تُجمع نتيجة اندلاع الثورات ولا عائدات الجمارك من الموانئ باتت تأتي بشيء للبلاد نتيجة حجزها لتغطية الديون (العقاد، 1993، 236)، وهنا استغلت فرنسا تلك الاضطرابات لكي تزيد من احتلالها للمغرب الأقصى (Martinez, 2019, 325) ولكي تؤكد على تطبيق مقررات مؤتمر الجزيرة، فكان أن جاءتها الفرصة الأولى لازدياد احتلالها للمغرب الأقصى إثر مقتل الطبيب الفرنسي موشان في مدينة وجدة وأعلنت احتلالها للمدينة في 29 آذار 1907م بحجة أن الجانب الفرنسي سوف يحقق بالأمر (الريحاني، 2017، 32–34)، وإلى جانب ذلك السيناريو استغلت فرنسا أيضاً مقتل ثمانية أوروبيين في الدار البيضاء، فأعلنت احتلالها للمدينة وميناءها عام 1907م (بن جلون، 1949، 63)، والتأكيد على عدم الانسحاب الفرنسي منها إلى أن يُطبق الإشراف الثنائي على شرطة الموانئ وفق ما ورد في مقررات مؤتمر الجزيرة، ونتيجة ضعف مركز السلطان المغربي وافق على كامل الشروط الفرنسية (العقاد، 1993، 237).

هنا أعلن الشعب المغربي ثورته على عبد العزيز بشكل خاص، وفي ذات الوقت أعلن أخيه عبد الحفيظ الذي كان على خلاف معه سلطاناً على المغرب في مراكش عام 1907م (بن جلون، 1949، 65–66)، هنا لجأ عبد العزيز إلى الفرنسيين لكي يقوي مركزه أمام أخيه مقابل تقديم تنازلات جديدة (الخديمي، 1994، 320–322، 361)، لكن وقوف الشعب المغربي إلى جانب

[1] كانت فرنسا قبل المؤتمر متخوفة من خروج المسألة المراكشية من يدها على إثر ذلك المؤتمر، إلّا نتائجه جاءت محققة لأطماعها ومسهلة لكل تحركاتها السياسية والعسكرية القادمة والتي تكللت بفرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى عام 1912م – الباحث –.

السلطان الجديد الذي كان رافضاً في بداية حكمه للنفوذ الأجنبي أجبر عبد العزيز على التنازل عن العرش وإعلان عبد الحفيظ سلطاناً للمغرب بشكل رسمي في حزيران 1908م (سيمو، 2000، 442).

وبما أن السلطان الجديد كان متمسكاً في بادئ الأمر بالأماني الوطنية، فقد شرعت فرنسا تُمارس عليه الضغوط السياسية والاقتصادية من أجل أن ينال الاعتراف الدولي به (سيمو، 2000، 232)، وبناءً على ذلك قدمت فرنسا لعبد الحفيظ عام 1908م مذكرة تضمنت كافة شروطها وقد أكدت على ما يلي وفق مت ذكر العقاد (1993م) "أن يعلن السلطان التخلي عن فكرة الجهاد، وأن يتعهد بقبول جميع المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بمراكش بما في ذلك قرارات الجزيرة، وأن يتحمل نفقات الاحتلال، ودفع الغرامات التي فرضتها فرنسا على قبائل الشاوية نتيجة حوادث الدار البيضاء" (240)، فظن عبد الحفيظ كما ظن أخيه سابقاً بأن اللجوء إلى فرنسا سوف يعزز مركزه محلياً ودولياً، فوافق على المذكرة مقابل الاعتراف الدولي به، إلّا أنّه خسِر شعبيته الوطنية نتيجةً لذلك (الخديمي، 1994، 362–363).

ومن الطبيعي أنّ أي تقدم فرنسي في المغرب الأقصى يرافقه معارضة ألمانية(Louis, 1916, 54-55)، لكن أرادت ألمانيا هذه المرة أن تسلك الطريق الدبلوماسي مع فرنسا، وبعد مفاوضات عديدة بين فرنسا وألمانيا وقعا على اتفاقية في شباط 1909م (بن جلون، 1949، 68) أكدت على اعتراف ألمانيا بوضع فرنسا السياسي في مراكش وقيام اتحادات اقتصادية بينهما في المغرب الأقصى (السيد سليم، 2002، 205).

وبناءً على ما تقدم فإن فرنسا سعت بكل الوسائل لتكريس احتلالها في المغرب الأقصى، وما كان إخضاع عبد العزيز وأخيه عبد الحفيظ من بعده لمطالبها وتقييدهم بالقرارات والديون إلّا وسيلة لذلك، كما أن تحركاتها الدبلوماسية مع الدول الاستعمارية أكسبها ذلك التنافس الاستعماري – الامبريالي، وسوف تستمر في هذه السياسية حتى تُبعد ألمانيا عن طريقها بشكل كامل، وهذا ما سوف قد يتّضح خلال القادم من البحث.

4- التوتر الخارجي الدولي والداخلي المغربي وأثرهما في تسهيل فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى عام 1912م.

بناءً على ما ذُكر سابقاً تبين لعبد الحفيظ بعدما لمسه من ضغط فرنسي عليه لكي يتحرك ويصدر قرارته كما تشاء والضجر الشعبي؛ الذي عمَّ حوله وبداية تخلي ألمانيا عنه، بأنه لا بد من أن يتبع أسلوب المناورة السياسية كما فعل أخيه سابقاً قبل انعقاد مؤتمر الجزيرة عام 1906م، إلا أن مناورته سوف يكون مصيرها الفشل أيضاً، وهذا ما سوف يتبين لاحقاً.

إذْ كان عبد الحفيظ يتخبط بين تيارين الأول هو محاولته للحفاظ على شعبيته الوطنية أما الثاني فهو كسب ود فرنسا، فعمد إلى ضرب الثورات الداخلية إرضاءً لها، وفي ذات الوقت طلب منها الانسحاب من المدن المغربية، فأجابته فرنسا بأمور يصعب عليه تنفيذها كضمان أمن الجاليات الأوروبية[1] والحفاظ على أمن الموانئ المغربية (الخديمي، 1994، 372–373)، وإلى جانب ذلك بيَّن العقاد (1993م) ما كان يعاني عبد الحفيظ من إفلاس خزينته والديون المتراكمة عليه؛ التي بلغت حوالي "70 مليون فرنك، هذا علاوة على التعويضات التي كانت تطالب بها فرنسا، ونفقات الاحتلال التي بلغت حوالي 80 مليون فرنك"، فأبدت فرنسا استعدادها لمساعدته مقابل الحصول على مكاسب استعمارية جديدة "منها الإشراف على الجمارك ووضع 50% من الضرائب العقارية بالمدن، وإيراد الأملاك الأميرية ورسوم الشاي والأفيون، تحت تصرفها لاستيفاء الديون" (242)، فوقع عبد الحفيظ على هذه الشروط في آذار 1910م بموجب اتفاق تضمن الشروط السابقة الذكر إلى جانب انسحاب القوات الفرنسية على أن تحتفظ بمستعمراتها على الحدود الشرقية، لكن الضباط الفرنسيين أزعجهم هذا الاتفاق[2] ولم ينفذوا منه شيئاً (بن جلون، 1949، 68–69).

ورداً على تلك الأحداث انتفض الشعب المغربي ضد عبد الحفيظ عام 1910م(LEGLAY, 1933, 73-75)، وقد اتسعت رقعة الثورات لتشمل الجيش المغربي نتيجة اعتماده على الجيش الفرنسي وتسريحه للجيش المغربي، هذا إلى جانب انتفاض القبائل في

[1] يتبين من طلباتها هذه بأنها تريد إيصال فكرة للسلطان ألا وهي صعوبة التخلي عن الدعم الفرنسي له – الباحث –.

[2] وفي الحقيقة إن هذا الاتفاق هو ضرب من ضروب الخيال أمام وضع المغرب الأقصى المتردي اقتصادياً، إلّا أن فرنسا على ما يبدو أرادت من هذا الاتفاق ترسيخ ضعف عبد الحفيظ وانسياقه لها لا أكثر – الباحث –.

فاس عام 1911م (الخديمي، 2006، 120–122)، وقد استغلت فرنسا انتفاض القبائل في فاس لكي تزيد احتلالها للمغرب الأقصى، وبعد ضغوط كبيرة على عبد الحفيظ قَبِل تدخل الجيش الفرنسي واحتلت فرنسا المدينة في 21 أيار 1911م (الريحاني، 2017، 38).

ومن الجدير بالذكر بأنه على أثر ذلك التدخل الفرنسي وإعلان فرنسا بأن احتلالها لفاس مؤقتاً، إلّا أنه ظهر على الساحة الدولية كلٌّ من انجلترا واسبانيا وألمانيا معارضين لذلك التدخل، حيث أن انجلترا حذرت حليفتها فرنسا من الأزمة الدولية؛ التي قد تنشأ نتيجة الاحتلال، في حين كانت اسبانيا من أشد المرحبين بهذه الخطوة لأنها سوف تفتح لها مجال التوغل في المغرب الأقصى، أما ألمانيا فقد ظهرت كعادتها السابقة محاولةً الحصول على مكاسب استعمارية ليس إلّا، فقررت إرسال سفينة حربية إلى أغادير عام 1911م بحجة حماية رعاياها هناك علماً بأنه ميناءٌ مقفل وليس به أي رعايا أوروبيين، لكن أرادت من هذه الحركة ممارسة الضغط على فرنسا لإجبارها على تقديم تنازلات لها سواء في المغرب الأقصى أو خارجه (العقاد، 1993، 245–247)، فقررت فرنسا اتباع مبدأ التعويض مع ألمانيا لحقن الوضع الدولي آنذاك، لكن بعيداً عن سواحل المغرب الأقصى نزولاً عند رغبة حليفتها انجلترا الرافضة لزيادة الموانئ الألمانية على ضفاف البحر المتوسط (أبو علية، وآخرون، 1993، 363).

بناءً على ذلك ونتيجة تعقد الوضع الدولي صرحت ألمانيا بأنها تقبل التنازل عن مستعمرة التوجو وجزء من مستعمراتها في الكاميرون مقابل الحصول على مستعمرة الكونغو، وقد عُقِد اتفاق بين الجانبين على هذا الأساس في 4 تشرين الثاني 1911م، وقد أكدت ألمانيا خلاله بأنها لن تُعارض تحركات فرنسا في المغرب الأقصى، ولا تمانع فرض الحماية الفرنسية عليه، لكن مقابل الإبقاء على مصرف الدولة؛ الذي أسس وفق مقررات مؤتمر الجزيرة، حرصاً منها على ضمان حرية التجارة الدولية والحفاظ على الامتيازات الألمانية في مراكش (العقاد، 1993، 248)، وبعد تلك المجريات لم يبق أمام فرنسا أي عقبة دولية تحول بينها وبين المغرب الأقصى فأعلنت حمايتها عليه في 30 آذار 1912م (التازي، د.ت، 28)، وبعد فرض الحماية الفرنسية توجهت فرنسا نحو اسبانيا وعقدت اتفاقية معها في 27 تشرين الثاني 1912م لاقتسام مناطق النفوذ بينهما (بورزمي، 2013، 13).

الخاتمة:

يتبين مما سبق بأن التهافت الاستعماري – الامبريالي على الوطن العربي سواءً كان لمشرقه أو لمغربه يلتقي في هدف واحد ألا وهو نهب ثروات البلاد والسيطرة عليها، إما بالطرق الدبلوماسية وإما بالطرق العسكرية ذات الطابع الاقتصادي. إلّا أنه في هذا البحث تنطبق الحالتين السالفتين الذكر على أسلوب فرنسا من أجل إحكام احتلالها للمغرب الأقصى منذ عام 1900م حتى فرض حمايتها عليه عام 1912م، حيث أنها من الجانب الدبلوماسي عملت على استبعاد ايطاليا وإرضاء كلٍّ من انجلترا واسبانيا وألمانيا، إما وفق مبدأ التعويض خارج المغرب الأقصى وإما بمشاركة اقتصادية فيه.

أما بما يخص الجانب العسكري ذو الطابع الاقتصادي فإنه يتجسد من خلال بدء فرنسا لاستغلال سياسة الإصلاح؛ التي اتبعها سلاطين المغرب الأقصى آنذاك، إذ أخذت تقوي مركزها فيه أمام الدول الأخرى لكي تهيمن على مفاصل الحياة المغربية بدون عقبات دولية، إذْ أخذت تفرض على السلطان المغربي قبول بعثات فرنسية عسكرية لتطوير ولتدريب الجيش المغربي، هذا إلى جانب انتباهها لوضع المغرب الأقصى المتردي اقتصادياً، فشرعت تغرقه بالديون والقروض حتى أثقلت كاهل المخزن المغربي بعبئ الفوائد وطريقة جمعها، فبدأت بالسيطرة على الموانئ لتستولي على عائدات الجمارك وشل الحياة الاقتصادية المغربية، حتى انتهى بها الأمر إلى أنْ أخذت تُدير العجلة الاقتصادية المغربي بيدها، وقد ترافق مع تلك السيطرة توغل عسكري فرنسي في المدن المغربية بحجة حماية أمن مراكزها في الموانئ من خطر القبائل الثائرة.

ومن الطبيعي أن يترافق ذلك مع ضجرٍ شعبي وثورات عارمة تضجُّ بالبلاد المغربية واستبدال سلطانٍ بآخر لتلبية الأماني الوطنية والتخلص من نير الهيمنة الأجنبية على البلاد، إلّا أن الوضع العام للمغرب الأقصى لا يخول السلطان الجديد للوقوف عند مبادئه، ولا سيما إذا ما ترافق ذلك مع ضغط دولي عليه بما يخص الاعتراف الدولي به من جهة وبما يخص دفع الغرامات والفوائد من جهة أخرى، فكان لا بد له أن ينساق نتيجة لذلك ويرى السلطان الجديد نفسه مثقلاً بكل تلك الضغوط وما عليه إلّا أن ينجرف معها مكرهاً، لتزيد حالة البلاد تردياً وليزيد السلطان خضوعاً لفرنسا حتى ينتهي الأمر بالمغرب الأقصى إلى فرض الحماية الفرنسية عليه عام 1912م، واقتسام مناطق النفوذ مع حليفتها اسبانيا ذات الأهداف الاستعمارية أيضاً.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

Funding:
this research is funded by Damascus university – funder No. (501100020595).

المراجع:

1- (1969م). وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر. جمع وتقديم: عبد العزيز محمد الشناوي وجلال يحيى. دار المعارف. ص: 798.

1- أبو علية، عبد الفتاح حسن، وياغي، اسماعيل أحمد. (1993م). تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر. الطبعة: الثالثة. دار المريخ. ص: 424.

2- بن جلون، عبد المجيد. (1949م). هذه مراكش. الطبعة: الأولى. مطبعة الرسالة. ص: 263.

3- التازي، عبد الهادي. (1970م). رسائل مخزنية 1875–1904م. القسم الأول. المعهد الجامعي للبحث العلمي. ص: 81.

4- التازي، عبد الهادي. (د.ت). الحماية الفرنسية بدءها – نهايتها حسب إفادات معاصرة. دار الرشاد الحديثة. ص: 201.

5- الخديمي، علال. (1994م). التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894–1910م. الطبعة: الثانية. افريقيا الشرق. ص: 413.

6- الخديمي، علال. (2006م). المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851–1947م دراسة في تاريخ العلاقات الدولية. افريقيا الشرق. ص: 183.

7- الريحاني، أمين. (2017م). المغرب الأقصى. مؤسسة هنداوي سي آي سي. ص: 441.

8- السيد سليم، محمد. (2002م). تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين. الطبعة: الأولى. دار الفجر للنشر والتوزيع. ص: 758.

9- السيد، محمود. (2000م). تاريخ دول المغرب العربي ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا. مؤسسة شباب الجامعة. ص: 328.

10- سيمو، بهيجة. (2000م). الاصلاحات العسكرية بالمغرب 1844–1912م. المطبعة الملكية. ص: 572.

11- الشابي، مصطفى. (2008م). الجيش المغربي في القرن التاسع عشر 1830–1912م. 2 ج. الطبعة: الأولى. المطبعة والوراقة الوطنية. ج 1 ص: 587، ج 2 ص: 587.

12- الشرقاوي، محمود. (د.ت). المغرب الأقصى مراكش. مكتبة الأنجلو المصرية. ص: 80.

13- ضيف، شوقي. (1995م). عصر الدول والإمارات. الطبعة: الأولى. دار المعارف. ص: 706.

14- العقاد، صلاح. (1993م). المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر. الطبعة: السادسة. مكتبة الأنجلو المصرية. ص: 608.

15- الفاسي، علال. (1948م). الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية. الطبعة: الأولى. مطبعة الرسالة. ص: 39.

16- اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب. (1993م). فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى. الطبعة: الثانية. شركة بابل. ص: 157.

17- روجرز، ب.ج. (1981م). تاريخ العلاقات الانجليزية – المغربية حتى عام 1900م. ترجمة ودراسة وتعليق: د. يونان لبيب رزق. الطبعة: الأولى. دار الثقافة. ص: 352.

18-AYACHE, G. (1979). Etudes d' histoire merocaine. Pabat. P: 413.

19-Djamal, Guenane. (n.d). Les relations Franco – Allemandes et Les affaires marocaines de 1901 a 1911. Alger. P: 420.

20-HARRIS, W. (1992). Morocco That Was. ELAND. P: 214.

21-LEGLAY. (1933). Chronique marocaine de 1911. Paris. P: 235.

22-Louis, Maurice. (1916). La politique marocaine de L' Allemagne. Paris. P: 289.

23-Martinez, F. (2016). Double trouble: French colonialism in Morocco and the early history of the Pasteur institutes of Tangier and Casablansa (1895-1932). Dynamis. P: 317-339.

24-Vidal, Edmond. (1908). La politique colonial de L' Allemagne en Afrique. Alger. P: 315.

25- بورزمي، لبنى. (2013م). الاتفاقيات المغربية الاسبانية قبل الحماية: مقاربة تاريخية – قانونية. مجلة البحثية. العدد الأول. ص: 1–19.